حوليات آداب عين شمس المجلد 50 (عدد يوليو – سبتمبر 2022)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

التحويل في التراكيب النحوية وأثره في بناء المعاني الدلالية الجديدة

فاطمة عبدالله العازمي*
رئيس قسم اللغة العربية – كلية التربية الأساسية
fa.alazmi@paaet.edu.kw

يوسف محمد العويهان العنزي**
قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة الكويت

تاريخ الاستلام: 2021/9/27
تاريخ التحكيم: 2021/9/27
تاريخ قبول البحث: 2021/10/14
تاريخ النشر: 2022/9/30

المستخلص:

يحاول هذا البحث رصد صور التحول من التراكيب النحوية العميقة إلى تراكيب نحوية جديدة. وبيان مدى مرونتها وطواعيتها، كما يكشف البحث عن الأسباب الدلالية التي ألجأت أهل هذا اللسان المبين إلى هذا النمط اللغوي المحول، مع صحة النمط اللغوي المحول عنه، متتبعا استنباط القواعد التحويلية التي اعتمدها النحاة، كاشفا الفروق الدلالية بين التراكيب في بنيتها السطحية وبنيتها العميقة والتي صاحبت هذا التحويل، والأسباب التي حدت بأهل اللسان إلى التحول عن بنية تركيبية صحيحة إلى بنية تركيبية أخرى، والتأكيد على وجود صلات ووشائج بين الجملة المحول عنها، والجملة المحول إليها.

الكلمات المفتاحية: تحويل التراكيب، دلالات التحويل، البنية العميقة، البنية السطحية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2022.

المقدمة:

لا شك أنَّ الجملة هي اللبنة الأولى، أو الوحدة الصغرى لدراسة أيَّة لغة، وقد اهتم علماء النحو والبلاغة بدراسة الجملة على كافة مستوياتها (صوتا وصيغة وتركيبا) ثم رصدوا المعاني الخاصة بكل تركيب على حِدة، والعلاقات بين مفردات هذه التراكيب كالإسناد وأحواله، وعوارض التركيب وصورها، والحذف والاقتطاع وأهدافه، ثم درسوا البنى التركيبية في صورتيها السطحية والعميقة، والأهداف التي من أجلها تتحول الأساليب من البنية العميقة إلى البنية السطحية.

والوقوف عند دلالات التغيرات التي تتحول بها بعض الجمل العربية من تركيب إلى تركيب آخر هو هدف دراسة النحو الدلالي الذي يُعنى "بفهم تحليل بناء الجملة تحليلا لغويا يكشف عن أجزائها، ويوضح عناصر تركيبها، وترابط هذه العناصر بعضها مع البعض الآخر ليبين معنى مفيدا"[1]، فالجملة إذا هي الوحدة الصغرى للكلام، ولا يتم فهم المعنى إلا من خلال ائتلاف المفردات، وتعلق بعضها ببعض في جمل وتراكيب وصولا إلى المعنى العام للنص كله، ومن ثم فإن كشف الدلالات النحوية غاية من غايات العناية باللغة[2].

فعلم النحو إذا هو العلم المعني بالنظر في أنماط التراكيب وأنواعها والعناصر المكونة لكل تركيب منها وعلاقة كل عنصر بأخيه في التركيب الواحد، والعلامة الإعرابية لكل عنصر منها، كما يشمل ما في الكلام من تقديم أو تأخير، أو حذف، وتعريف أو تنكير، وإثبات أو نفي، أو خبر أو استفهام، ثم إن هذا العلم فوق أنه يبحث في كيفية ارتباط الكلمة بأختها في الجملة الواحدة، فإنه يبحث في ارتباط الجملة بغيرها من جمل النص اللغوي[3].

ودراسة هذا الارتباط بين الجمل يسير وفق نظام محدد وواضح من حيث الوضع والقياس إلا أن هذا النظام ليس من التشدد أو الجمود بمكان، بل يتسم بالمرونة والمطاوعة بحيث يمكن أن يخرج عن بنيته العميقة في بعض التراكيب إلى بنية تركيبية أخرى ذات دلالات جديدة، وقد نصَّ النحاة في كثير من التراكيب النحوية على أن لها أصلا غير هذا المنطوق تحول عنه التركيب الجديد، ويُعدُّ هذا التحويل في الكلام العربي والقاعدة الموضوعة له مظهرا من مظاهر روعة العربية والكشف عن طاقاتها الجبارة في رعاية حال المتكلمين بها.

فالألفاظ لا تنظم في جملة من حيث هي ألفاظ بمعزل عن دلالاتها ومعانيها، وذلك يدل أن التركيب يكون بين المعاني لا بين الألفاظ؛ لأن الألفاظ أوعية للمعاني[4]، وبذا يكون التركيب حدثا دلاليا تقوم الدلالة فيه بدور المنظم للجمل، والتراكيب اللغوية تستمد قيمتها من الدلالة التي تنظم حدوثها (إذا كان كذلك فهذا يدل على أن وجود النحو والدلالة قائم على التلازم، أي: يتم وجود مكون منهما بوجود المكون الآخر) [5].

يؤكد ذلك ما قاله ابن جني: (فإن العرب – فيما أخذناه عنها وعرفناه من تصرف مذاهبها– عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها....وأن سبب إصلاحها ألفاظها وطردها إياه إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه والإبانة عنه وتصويره)[6].

وناقش سيبويه قولهم (له صوتُ صوتَ حمار)، ورجح النصب في (صوت) الثانية، معللا ذلك بأن المتكلم أخبر أنه مر به وهو يصوت صوت حمار، فالصوت عند سيبويه هنا فعل علاجي معتمدا في تحليل التركيب على سياق الحال أو الظروف المحيطة بالحدث الكلامي، ولذلك لم يجعل من (صوت) صفة للأول أو بدلا منه[7].

وفكرة التحويل في التراكيب النحوية هي غرض هذا البحث (التحويل في التراكيب النحوية وأثره في بناء المعاني الدلالية الجديدة)، ومحور هذا البحث هو الكشف عن بعض مظاهر هذا التحويل في الجملة العربية، والأغراض الدلالية التي تحول من أجلها، وذلك كما حدث في جملة التمييز المحول، وجملة صيغتي التعجب ما أفعله وأفعل به، وجملة الاختصاص، وجملة الإغراء والتحذير، وجملة المشتقات العاملة... إلخ.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع من كونه يحاول رصد صور التحول من التراكيب النحوية العميقة إلى تراكيب نحوية جديدة.

أسباب اختيار الموضوع:

وأما سبب اختيار هذه الفكرة موضوعا لهذا البحث فللأسباب الآتية:

1- رصد مظاهر هذا التحويل في الجملة العربية، وبيان مدى مرونتها وطواعيتها.

2- الكشف عن الأسباب الدلالية التي ألجأت أهل هذا اللسان المبين إلى هذا النمط اللغوي الجديد، مع صحة النمط اللغوي المحول عنه.

3- استنباط القواعد التحويلية التي اعتمدها النحاة، والدلالات الفنية التي صاحبت هذا التحويل، والفرق بين التركيبين المحول والمحول عنه.

تساؤلات البحث: ما الأسباب التي حدت بأهل اللسان إلى التحول عن بنية تركيبية صحيحة إلى بنية تركيبية أخرى؟

أهداف البحث:

لا شك أن لدراسة هذا الموضوع أهدافا أود أن أجملها فيما يأتي:

1- الوقوف على سر لجوء العربية الشريفة إلى التحويل في بعض استعمالاتها اللغوية.

2- الكشف عن الفروق الدلالية بين التراكيب في بنيتها السطحية وبنيتها العميقة.

3- التأكد من إمكانية إحلال البنية التركيبية الأولى في الاستعمالات الفصيحة.

منهج البحث:

أرى أن يسير هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يُعنى بوصف الظاهرة النحوية قيد البحث (التحويل في التراكيب النحوية) في صورها الأولى والثانية، ثم المنهج التحليلي الذي يُعنى بالكشف عن سر تحولها.

هيكلة البحث:

أرى أن أقسم هذا البحث إلى مقدمة، ومبحثين وخاتمة رصدت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

المقدمة: وعرفت فيها بالموضوع قيد الدراسة، وذكرت أهميته، وأسباب اختياره، وتساؤلات البحث، وأهدافه، ومنهجه، وهيكلة البحث الإجمالية.

المبحث الأول: التحويل في التراكيب النحوية المصطلح والنشأة.

المبحث الثاني: التحويل في التراكيب النحوية وأثره في بناء المعاني الدلالية الجديدة.

الخاتمة: وذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول
التحويل في التراكيب النحوية
المصطلح والنشأة

تعد النظرية التحويلية من أهم النظريات اللغوية في الدرس اللغوي الحديث؛ حيث اكتسبت شهرة واسعة، وصارت من النظريات الرائدة في مجال التحليل اللغوي، ومن خلالها ظهر مصطلح التحويل بشكل مباشر في الدراسات اللغوية والنحوية بشكل خاص.

والحق أن الفكرة الأساسية التي بنيت عليها هذه النظرية تشبه إلى حد كبير ما أثر عن التراث العربي من تحليلات وتفسيرات مبنية على التأويل أو التقدير عند نحاة العربية "وليس من الادعاء القول بأن هذا المصطلح قد ظهر في الدرس النحوي العربي قبل ظهوره في النظرية التحويلية التوليدية بمئات السنين، ولعل مفهومه في الدرس العربي القديم يقترب من المفهوم الحديث للمصطلح نوعا ما من الاقتراب غير أن كل مدلول منها تشكل حسب النظرية التي نشأ فيها، واتخذ مساره وفقا لأبعاد هذه النظرية وسياقها وغايتها من التحليل اللغوي"[8].

ومن الجدير بالذكر أن مصطلح التحويل لم يبرز في الدرس اللغوي العربي بشكل مباشر، ولم يُشر إليه بصورة واضحة ولكن النحاة العرب تعاملوا به من خلال تفسيرهم لتراكيب اللغة دون التصريح به مصطلحا إلا في بعض التحليلات كما في باب (التمييز المحول).

وبناء على ما سبق يتبين لنا أن مفهوم التحويل هو "عملية تغيير لغوي إلى تركيب لغوي آخر بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، مثل التحويل من جملة إخبارية إلى جملة استفهامية، إنه وصف العلاقة بين التركيب الباطني أو (البنية العميقة) والتركيب الظاهري أو (البنية السطحية)"[9].

وهذا التحويل إنما يكون عن تركيب إلى تركيب، والتركيب المحول عنه هو ما يعرف بالجملة الأصل، والقواعد التي تتحكم في تحويل جملة الأصل أو البنية العميقة هي القواعد التحويلية، وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة كما في جملة البناء للمفعول، أو تنقلها من موقع إلى موقع كما في التمييز المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ، أو تحولها إلى عناصر مختلفة كما في المصدر المؤول، أو تضيف إليها عناصر جديدة كما في حروف الجر الزائدة، وغير ذلك مما يكون له تأثير في دلالة التركيب فيتحول عن دلالته السابقة إلى دلالة جديدة.

وهذه الدلالات الجديدة هي الأصل في توليد الجمل وتحويلها وإحالتها عن أصولها الأولى إلى صورها الحادثة، وهذا بلا شك يضفي على اللغة ثراء بإيجاد معان جديدة من جهة، وفهم عميق لنصوصها من خلال فهم المعاني الضمنية التي تحملها الجمل الجديدة من جهة أخرى، وهذا يدل على أن العرب إنما اهتمت بالتصرف في الألفاظ خدمة للمعاني، وأنَّ صحة التراكيب ليست الهدف الرئيس، وإنما الهدف من التراكيب عندهم هو ائتلاف وظائفها لتحقيق المعنى المراد.

وهذا التحويل لا يتم إلا وفق قواعد مرعية، وأصول معلومة، ووشائج قائمة بين صورة التركيب الأول التي هي الأصل، والصورة الثانية التي آل إليها هذا التركيب، ومن ثم ندرك أن أي تحويل في البنى التركيبية لا يكون إلا وفق علاقات معينة كما يقول د. ميشال زكريا عن الأسس التي تقوم عليها قواعد النظرية التحويلية فيصفها بأنها: "تعالج الصلة القائمة بين الجمل التي يرتبط بعضها ببعض من خلال علاقة معينة، وتستند هذه المعالجة على إيجاد سلسلة من الحجج تختلف الواحدة منها عن الأخرى، ولا تتطلب تحديدا أوليا لعددها بل يقوم التحليل على اعتماد أكبر عدد من الميزات المختلفة بهدف برهنة الصلات القائمة بين الجمل"[10].

فهدف القاعدة التحويلية كما يرى ميشال زكريا هو البرهنة على وجود صلات ووشائج بين الجملة المحول عنها، والجملة المحول إليها، وهذه البرهنة هي التي عناها تشومسكي بـــ(حدس المتكلم) في الوصول إلى معنى التركيب اللغوي، يقول د. خليل عمايرة: "يرى تشومسكي أن النظرية اللغوية يجب أن توجه إلى تحليل مقدرة المتكلم على إنتاج الجمل التي لم يسمعها من قبل... وعلى الباحث أن يعمل على ما يسميه (حدس المتكلم) للوصول إلى معنى التركيب اللغوي"[11] فينبغي تجاوز الوصف اللغوي للوصول إلى حدس المتكلم، وأثره في دلالة تعبيراته وأدائه اللغوي.

فأبرز ما يميز النظرية التحويلية هو الانطلاق من فكرة وجود بنيتين للغة؛ بنية ظاهرة تمثل المنطوق، وأخرى باطنة تمثل الأصل الذي كانت عليه الجملة أو "ما خلف السطح اللغوي، وهي التي تعمل على تشكيل الدلالات الممكنة، ومن هنا فإن البنية السطحية هي الصورة الظاهرة التي تعمل على تقنين تنظيمات محسوسة للألفاظ، وفي الوقت نفسه فإن كليهما متصل بالآخر من خلال نشاط ذهني يحدد مجال البنيتين"[12] فيحدث بينهما تفاعل وارتباط يؤدي إلى فهم المراد من الكلام، ويتم ذلك من خلال تنظيم القواعد التحويلية؛ إذ إن البنية العميقة ترتبط بالبنية السطحية من خلال بعض العمليات العقلية، وبحسب المصطلح الحديث من خلال تحويلات القواعد.

وبناء على ما سبق التأصيل له عن قضية التحويل، وما يلازمها من صور لسانية ينبغي الوقوف على دلالاتها، والقواعد الحاكمة لها يتبين لي أن (التحويل) لم يعرف بهذا المصطلح عند النحاة القدماء، وإن طُبِّق عمليا، وعُرف مضمونه؛ والسبب في هذا –فيما أرى– هو أن نحو العربية يمثل التطبيق الحي لا النظرية المكتوبة فقط، وأنهم حاولوا رصد المظاهر اللسانية وتأصيلها وفق (المسموع) من نصوص اللغة المنتخبة.

وإن كنت أرى أن مصطلح التحويل لم يعرف قديما بهذه الدقة إلا في باب واحد هو باب (التمييز الملحوظ) حيث جاء استعمالهم له واضحا كل الوضوح حين ذكروا أنه يكون محولا عن الفاعل أو المفعول أو المبتدأ، وأما ما سواه فقد أطلقوا عليه اصطلاحات أخرى من مثل: (الأصل والفرع) و(الصريح والمؤول) و(البنية السطحية والبنية العميقة) و(السماع والقياس) و(المستعمل والمهمل) و(الظاهر والمضمر) إلخ ما ذكروا رحمهم الله.

والذي يعنينا الآن في هذا البحث هو الوقوف على الدلالات المعنوية التي تنشأ عن عملية التحويل، والعلاقة بين التراكيب النحوية المحول عنها، والتراكيب النحوية المحول إليها، وبيان مدى دقة هذه التراكيب المحولة في أداء مرادات المتكلم التي ما كان للتركيب الأصلي أن يفي بها، وهذا هو ما سوف أعالجه في المبحث القادم إن شاء الله تعالى وقدر.

المبحث الثاني

التحويل في التراكيب النحوية

وأثره في بناء المعاني الدلالية الجديدة

يعالج هذا الجانب من البحث جانب التحويل التركيبي في الأبواب النحوية؛ فيتناول التحويل في بعض أبواب مختارة للتدليل على فكرة البحث؛ نظرا لضيق المقام، وسوف أختار نماذج من التحويل في المركب الاسمي، ونماذج من التحويل في المركب الفعلي، على سبيل المثال لا الحصر، مع إبراز ما يظهره التحويل من دلالات وإيحاءات جديدة تشع من التركيب فتكسبه حياة متجددة، ومعاني جديدة ودقيقة لم تكن ضمن معاني التركيب الأول، ومن ذلك:

أولا: التحويل في تركيب المصدر المؤول:

المصدر المؤول من المركبات الإفرادية التي تُعَالج من منطق التحويل، ويظهر فيها بأجلى صوره، فكل مصدر مؤول – وإن كانت بنيته السطحية جملة فعلية – من حيث البنية العميقة يُعد مفردا؛ لأنه يؤول إلى مفرد يمكن استبداله به؛ ولهذا يشغل المصدر المؤول وظائف مختلفة يشغلها المفرد، وهذا ما قرره نحاة العربية؛ حيث يقول سيبويه:

"تقول: أن تأتيني خير لك، كأنك قلت: الإتيان خير لك، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ **[البقرة: 2، 184]** يعني الصوم خير لكم[13] فسيبويه هنا يذكر ما جاء من التركيب مكونا من (أن+ الفعل المضارع) ويبين تأويله بالمصدر الصريح؛ فأن تأتيني توازي إتيانك، وأن تصوموا توازي صيامكم، وهكذا فإن الفعل هنا بمنزلة المصدر عنده.

والذي يعنينا الآن –وهو مناط بحثنا، وهدفه الرئيس– إذا كان التركيبان متوازيين فهل هما متساويان في الدلالة؟ أو هل هما بمعنى واحد؟ والإجابة عن هذا السؤال بالنفي قطعا؛ إذ لا فائدة من الانتقال من تركيب إلى آخر، أو تحويله إليه إذا كان سيؤدي المعنى نفسه، بل إن أي انحراف – ولو كان يسيرا– في التركيب النحوي يؤدي قطعا إلى تغير معناه، ودلالته على معنى خاص ما قُصد إلى تغييره إلا لأجله.

ويكمن الفرق بينهما في دلالة الفعل المضارع على التجدد والاستمرار والحدوث، بخلاف دلالة المصدر الصريح الدالة على الثبوت لأن؛ "موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء"[14].

ومن هنا نفهم أن التحويل جاء لإفادة التجدد والاستمرار الذي لا تحققه البنية العميقة، وقد تمت عملية التحويل وفق قوانين يحكمها اللسان العربي (اللغة المنطوقة)، بالإضافة إلى تفطنهم إلى الفروق الدلالية بين التركيب المحول إليه والتركيب المحول عنه.

وثمة ملمح آخر يراه البحث علة دلالية من علل التحويل في تركيب المصدر المؤول هو التوسع في أداء المعاني؛ وذلك أنَّ (أنْ) المصدرية تدخل على الفعل المضارع نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ **[البقرة:2، 184]**، كما تدخل على الفعل الماضي نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ﴾ **[المائدة: 5، 59]**، وأما مجيء المصدر المؤول من فعل الأمر؛ فأوحى الرضي بمنعه لعدم دلالة المصدر على فعله، وحجته أن "المصدر المؤول به (أنْ) مع الأمر لا يفيد معنى الأمر، فقولك: كتبت إليه أنْ قم، ليس بمعنى القيام؛ لأن قولك: بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف قولك: أنْ قم"[15].

وأرى أن مجيء المصدر المؤول من (أنْ) المصدرية جائز مع الأمر، ودليله قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ **أَنْ آمِنُوا** بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذَنَكَ أُولُو الطَّوْلِ مِنْهُمْ﴾ **[التوبة: 86]** والتقدير وإذا أنزلت سورة بأن آمنوا؛ أي بالإيمان فـ(أن) مصدرية و(آمنوا) فعل أمر، وأن وما في حيزها في تأويل مصدر منصوب بنزع الخافض[16] ومن ذلك أيضا قولنا: (ناديتهم **أن أقبلوا**) أي ناديتهم بالإقبال، فهذا وغيره يدل على تصرف المصدر المؤول في أزمنة الفعل كلها، وثبوت المصدر الصريح على حالة واحدة، ولأجل هذا وقع التحويل.

<u>ثانيا: التحويل في تركيب الجملة الفعلية إلى تركيب المصدر العامل:</u>

يُعدُّ المصدر مع معموله من المركبات الاسمية الإفرادية التي تعكس بوضوح فكرة التحويل عن البنية الأساسية، وتعمل القرينة الإعرابية على توضيح هذا التحويل وتجليته؛ فالنحاة يصنفون المصدر إلى: عامل، وغير عامل، ويجعلون العامل منه بدلا من فعله في العمل؛ أي ملحقا به، وبهذا يكون المصدر لازما يكتفي بمرفوعه إذا كان فعله لازما، ومتعديا إذا كان فعله متعديا، ويبرز من خلال ذلك أن الفعل هو الأصل في العمل، والمصدر فرع عنه، وبهذا يكون إعمال المصدر من قبيل إلحاق الفرع بالأصل[17].

ومن تحويل الجملة الفعلية إلى المصدر النائب عن فعله العامل عمله، المصدر المنصوب مثل: (صبرا وعفوا وركضا)، ولكن هذا النوع من المصدر العامل ليس غرض هذا المقام، وإنما المقام مقام المصدر المحول عن فعله إلى الرفع، والمغزى من هذا التحويل، والهدف منه، وذلك مثل قول الله تعالى حكاية عن قول يعقوب –عليه السلام– لأبنائه حين أخبروه بموت يوسف –عليه السلام: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾**[يوسف: 12، 18]** والتقدير: فصبر جميل أمثل من غيره، أو أمري صبر جميل، فجاء بالمصدر المرفوع عدولا عن المصدر المنصوب، عدولا عن الفعل، فالبنية الأولى العميقة التي تحول عنها التركيب:

سأصبر ← صبرا ← صبرٌ

فالكلام على لسان يعقوب –عليه السلام– كأنه يكلم نفسه، فجاء مرفوعا (فصبر جميل) جملة اسمية للدلالة لنيته في ثبات الصبر ودوامه، وأنه وطن نفسه على الصبر الطويل الدائم، وأمرها به، وأن تكون سخية به حتى يقضي الله فيه قضاءه، وفي التحويل إلى الرفع أيضا دلالة على قصد التهديد والتوبيخ لأبنائه الذين سولت لهم أنفسهم أمرا.

والفرق بين التحويل إلى المصدر المرفوع، والتحويل إلى المصدر المنصوب هو أن المصدر المرفوع جملة اسمية تفيد الثبوت والاستقرار، أما التحويل إلى المصدر المنصوب فهو –وإن كان اسما– فإنه أقرب إلى الفعلية، ففيه معنى الاستقرار والثبوت ولكنه ليس الدائم غير المنقطع، وإنما الثبوت المنقطع، ومن ذلك قول الله لنبيه – صلى الله عليه وسلم–

﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ **[المعارج: 70، 5]** فالأمر بالصبر هنا جاء محولا إلى المصدر المنصوب، وذلك لأمره –صلى الله عليه وسلم بالصبر– بالصبر الطويل المنقطع؛ وذلك أنَّ أصل التركيب قبل التحويل فاصبر، فلما جاء بالمصدر كان المصدر أقوى وأثبت من الفعل، ثم إن المصدر هو الحدث المجرد، والفعل هو الحدث المقترن بالزمن، فأنت حين تأمر بالمصدر فقد أمرت بالحدث المجرد، وهو آكد من الفعل لمجيئنا بالحدث وحده، وقد ذكر الرضي –رحمه الله– أنه إن قال: (فصبرا جميلا) فهو حذف إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد، أي الفعل في نحو: حمدا لك، وشكرا لك ، وعجبا منك، ومعاذ الله، وسبحان الله[18].

فالمصدر المنصوب أثبت من الفعل، وأدوم منه، أما المصدر المرفوع فهو أدوم منهما وأثبت.

ثم إن الفعل قد يكون بصيغ متعددة، فقد يكون ماضيا، ومضارعا وأمرا، نحو قولك: سقاك الله، ويرعاك الله، فإذا جئت بالمصدر فقلت: سقيا لك، ورعيا لك، فقد جئت بالحدث بلا دلالة على الزمن.

ثم إن الفعل لابد له من فاعل، غير أنه قد يكون الغرض لا يتعلق بذكر فاعل بعينه، وإنما يتعلق بالحدث المأمور به، أو المدعو به، وهو المصدر نحو سقيا لك وسقاك الله، فإذا قلت سقاك الله وسقتك الغوادي فقد ذكرت الفاعل؛ لأنه تعلق غرض بذكره، فإذا لم يتعلق غرضك بذكر الفاعل حولت الجملة إلى المصدر فقلت: سقيا لك، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد: 47، 8] فهذا دعاء بالتعس غير مقيد بزمن، ولا بفاعل معين، بل هو تعس عام، وهو علة واضحة في تحويل التركيب من الفعلية إلى المصدر المنصوب، ولكنه مع عدم تقيده بزمن أو فاعل فهو دعاء بالتعس غير الدائم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [المعارج: آية 5] فهذا أمر بالضرب المؤقت في المعركة، وليس في عموم اللقيا، غير أنه ثابت في كل لقاء مع الأعداء، فهو دائم بالنسبة للفعل، منقطع بالنسبة للمصدر المرفوع، ومن أجل هذا كان التحويل في هذه التراكيب من الفعلية إلى المصدر المنصوب، ومن المصدر المنصوب إلى المصدر المرفوع، وهذا يدلك على ثراء العربية ودقتها، وروعتها في التعبير عن المعاني المرادة.

ثالثا– التحويل في تركيب تمييز النسبة (الجملة):

يرى النحاة أن تمييز الجملة أو النسبة يجيء محولا عن المبتدأ نحو قوله تعالى عن صاحب الجنة المتكبر في قصة الجنتين في سورة الكهف حين قال لصاحبه: ﴿... أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾**[سورة الكهف: 18، 43]** والأصل في غير القرآن: مالي أكثر من مالك، ونفري أعز من نفرك، وقد يجيء محولا عن الفاعل كما في قول الله تعالى حكاية عن نبي الله زكريا عليه السلام حين دعا ربه أن يرقه الولد: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[سورة مريم: 19، 4] والأصل في غير القرآن: واشتعل شيب الرأس، وقد يجيء محولا عن المفعول به كما في قول الله تعالى حكاية عن أمر الطوفان الذي وقع لقوم نوح عليه السلام: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ **[سورة القمر: 54، 12]** والأصل في غير القرآن: وفجرنا عيون الأرض فحول المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وجيء بالمضاف تمييزا، ويلحق بهذا أيضا التمييز السماعي كما فينحو قولهم: (لله درُّهُ فارساً)[19].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن طريقة التحليل والتعليل التي ذكرها النحاة في البنية المفترضة لهذا الباب صراحة دون غيره من التراكيب التي دخلها التحويل ولم ينصوا عليه فيها هي نفسها التي دعت إلى طرح سؤال – وإن كان غير مذكور– عن سبب هذا التحويل وأغراضه الدلالية، وقد نص النحاة على أن التحويل عن البنية العميقة إلى البنية السطحية في هذا الباب كان لقصد الاتساع والشمول والمبالغة[20]، فقول الله تعالى: (واشتعل الرأس شيبا) الذي يقولون: إنه تحول عن بنية عميقة هي (اشتعل شيب الرأس) لا يستوي التركيب المحول والتركيب المحول عنه في الدلالة؛ إذ إن قولك: (اشتعل شيب الرأس) لا يفيد أكثر من وقوع الشيب في الرأس وإصابته جانبا منه، أو أن هناك شيبا في الرأس متفرقا قد اشتعل، أما التركيب المحول فإنه يفيد هذا وزيادة؛ وذلك أن الرأس اشتعل كله فصار الشيب في كل نواحيه، واستعير له، يقول الإمام عبد القاهر:

فإن قلت: فما السبب في أن كان (اشتعل) إذا استعير للشيب على هذا الوجه كان له الفضل، وكانت له هذه المزية؟ ثم أجاب فقال: السبب أنه يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى، الشمول، وأنه قد شاع فيه، وأخذه من نواحيه، وأنه قد استغرقه وعم جملته، حتى لم يبق من السواد شيء، أو لم يبق منه إلا ما لا يعتد به، وهذا ما لا يكون إذا قيل: (اشتعل شيب الرأس، أو الشيب في الرأس) بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه جملة، ووزان هذا أنك تقول: (اشتعل البيت نارا)، فيكون المعنى: أن النار قد وقعت فيه وقوع الشمول وأنها قد استولت عليه وأخذت في طرفيه ووسطه وتقول (اشتعلت النار في البيت) فلا يفيد ذلك، بل لا يقتضى أكثر من وقوعها فيه، وإصابتها جانبا منه، فأما الشمول، وأن تكون قد استولت على البيت وابتزته، فلا يعقل من اللفظ البتة[21].

ومثل هذه الدلالة الناتجة عن هذا التحويل بين التركيبين تتمثل في التحويل عن المفعول به كما في قوله تعالى: (وفجرنا الأرض عيونا) فإن التفجير وإن كان للعيون في المعنى إلا أنه أوقع على الأرض في اللفظ، وذلك ليحصي معنى الشمول كما حدث في التحويل عن الفاعل قبل ذلك؛ وبيان ذلك أن هذا التحويل أفاد أن الأرض صارت عيونا كلها، وأن الماء كان يفور من كل مكان منها، ولو أجري اللفظ على ظاهره فقال: (وفجرنا عيون الأرض) لم يفد ذلك ولم يدل عليه، ولكان المفهوم منه أن الماء فار من عيون متفرقة في الأرض وتبجس من أماكن منها[22].

ثم إن في التحويل بين التركيبين ملمحا دلاليا آخر غير المبالغة هو الإيضاح بعد الإبهام والتفصيل بعد الإجمال، يقول الإمام الصبان: "وإنما عُدل عن الأصل؛ ليكون فيه إجمال بعد تفصيل، فيكون أوقع في النفس؛ لأن الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب"[23].

رابعا– التحويل في تركيب النعت المجرور المقطوع إلى الرفع أو النصب:

النعت مصطلح الكوفيين، يقابله عند البصريين الصفة، والأول أشهر وأكثر استعمالا، وفكرة المصطلح لا تعنينا هنا كثيرا إنما الذي يعنينا هو أن النحاة أجمعوا على قوة التماسك، وشدة التطابق بين النعت ومنعوته، بل إنه أحيانا –رغم كونه فضلة– يكون من تمام المنعوت حين يتطلبه المعنى، وهو ما أشار إليه ابن مالك عندما اعترض على الزمخشري تجويزه اقتران الجملة الواقعة نعتا بالواو وعلله بقوله: "لأن النعت مكمل للمنعوت، ومجعول معه كشيء واحد"[24]، وأكده ابنه من بعده حين أشار إلى مطابقة النعت لمنعوته، وشدة توافقهما في النوع والعدد والإعراب والتعريف والتنكير، وعلل ذلك بأن "النعت إنما يجيء لتكميل المنعوت"[25] كما أن استعمال النعت في التركيب إنما يؤتى به لحاجة السياق إليه من تخصيص أو توضيح أو مدح أو ذم أو ترحم ... إلخ، وهو ما يعرف بفائدة النعت.

ولهذا فالنعت والمنعوت كالاسم الواحد، ويكوِّنان مركبا إفراديا له دور كبير في تلاحم النص وسبكه، وذلك من خلال ارتباط النعت بالمنعوت، ويظهر هذا الارتباط بأجلى صوره من خلال المطابقة بينهما، سواء أكان النعت مفردا أم جملة، يقول ابن يعيش:

"والصفة لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحلية وتخصيصا له بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه، وذلك المعنى عَرَضٌ للذَّات لازمٌ له"[26].

ومن خلال هذا النص وغيره مما استقر عليه رأي النحاة في بيان العلاقة بين النعت والمنعوت يتضح لنا أن النعت يجب أن يتوافق مع المنعوت في الصفات والخصائص، وهذا هو الأصل في المركب النعتي، وأي خروج عن هذا الأصل يكون وفق قواعد متبعة وسنن لسانية معروفة.

والذي يعنينا الآن من أحكام النعت والمنعوت هو عملية التحويل التي قد تطرأ على في المركب النعتي وبخاصة قطع النعت الحقيقي في حال الجر إلى النصب أو الرفع، وما وسائل التحويل المتبعة، والقوانين الخاصة بها، وما المعاني الجديدة التي يُحوَّل النعت المجرور إلى النصب أو الرفع من أجلها.

قطع النعت:

يُعدُّ قطع النعت من مظاهر التحويل البارزة في المركب النعتي؛ فظاهر اللفظ المنطوق يشير إشارة واضحة إلى وجود بنية أخرى غير هذه الظاهرة، وهي التي تساعد على وضوح الدلالة في المركب، فالقطع عبارة عن نطق النعت مخالفا المنعوت في إعرابه، فلا يكون من جملة هذا المنعوت؛ بل يستقل بكلام جديد بناءً على قرينة العلامة الإعرابية؛

فإذا جاء النعت مرفوعا لمنعوت منصوب أو مجرور فهو إيذان بالقطع إلى الرفع على أنه جزء من جملة اسمية، وإذا جاء النعت منصوبا لمنعوت مرفوع أو مجرور فهو جزء من جملة فعلية؛ ولهذا يكون الكلام عند القطع إلى الرفع أو النصب جملتين، يعدُّ النعت جزءًا من الثانية، والمنعوت جزءًا من الأولى، فيكون تركيبا مستقلا؛ فمثلا حينما أقول: (جاء محمدٌ الظريفَ) قُطع النعت هنا إلى النصب على تقدير (أعني أو أمدح) على سبيل المدح، فتحول التركيب من الرفع إلى النصب، وصارت الجملة التي كان ينبغي أن تتم بالنعت جملتين مستقلتين مرتبطة ثانيتهما بأوّلاهما، وكأن سائلا سأل المتكلم لما قال: (جاء محمدُ) فقال له: من محمد هذا؟ فأجابه قائلا: أعني الظريفَ أو أمدح الظريفَ، فحول الجملة من الإتباع إلى القطع.

وأما قطع النعت إلى الرفع فهو أثبت وأبين؛ وذلك أن قولنا: (مررت بمحمدٍ الظريفُ) فالجملة هنا اسمية، والمبتدأ محذوف تقديره (هو الظريف) وكأن سائلا سأل أيضا عن محمد فيل له: هو الظريفُ.

ولا يخفى ما للقطع من مزيد فضل على الأسلوب، لأن تحويل النعت من حكم نحوي إلى حكم نحوي آخر فيه دلالة على إضافة معان دلالية مرادة؛ ولهذا يقول أبو حيان:

"إِذَا ذُكِرَتِ الصِّفَاتُ الْكَثِيرَةُ فِي معرض المدح والذم، فالأحسن أَنْ تُخَالِفَ بِإِعْرَابِهَا، وَلَا تُجْعَلَ كُلُّهَا جَارِيَةً عَلَى مَوْصُوفِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ من مواضع الْإِطْنَابِ فِي الْوَصْفِ وَالْإِبْلَاغِ فِي الْقَوْلِ، فَإِذَا خُولِفَ بِإِعْرَابِ الْأَوْصَافِ كَانَ الْمَقْصُودُ أَكْمَلَ، لِأَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ الِاخْتِلَافِ يَصِيرُ كَأَنَّهُ أَنْوَاعٌ مِنَ الْكَلَامِ، وَضُرُوبٌ مِنَ الْبَيَانِ، وَعِنْدَ الِاتِّحَادِ فِي الْإِعْرَابِ يَكُونُ وَجْهًا وَاحِدًا أو جملة وَاحِدَةً"[27].

وعلى الرغم من هذه الفائدة التي ذكرها النحاة في التحويل في جملة المركب النعتي بقطع النعت عن المنعوت، وترك إتباعه له في الإعراب، وأن المخالفة في إعرابه أكمل للمقصود إلا أنهم لم يبينوا لنا المعاني الدلالية التي هي الأكمل في عملية التحويل، وما الفرق بين قطع النعت المجرور إلى الرفع، على تقدير (هو) وقطعه إلى النصب على تقدير (أعني أو أمدح أو أذم)؟، وما الحكمة من جعل التركيب تركيبين؟.

ويبدو لي أن القطع يتم لمعان لا يتم بها الإتباع؛ وكأن المتكلم يريد أن يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع، ويثير انتباهه إليه، وليس كذلك الإتباع؛ وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت فإذا خالفت بينهما نبهت السامع إلى الإصغاء، وحركته إلى شيء غير معتاد ليسأل عنه، وهذا ما أشار إليه العلامة أبو السعود عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ...﴾**[سورة البقرة: 2، 3]** حيث قال:

"إذا ذكرت صفات للمدح، وخولف في بعضها الإعرابُ فقد خُولف؛ للافتنان الموجب لإيقاظ السامع وتحريكه إلى الجد في الإصغاء فإن تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني وصَرْفه عن سَنَنه المسلوك ينبئ عن اهتمامٍ جديدٍ بشأنه من المتكلّم ويستجلبُ مزيدَ رغبةٍ فيه من المخاطب"[28].

فعلة التحويل عن الإتباع إلى القطع هنا هي إيقاظ السامع، وتحريكه إلى الجد والإصغاء للكلام الجديد، وكأن لهذا التحويل معنى يجب الالتفات إليه بخلاف الإطناب والتفنن وأن يكون الكلام عند الاختلاف نوعين بخلاف كونه نوعا واحدا عند الاتحاد.

وثمة وجه دلالي آخر –أراه– في تحويل المركب النعتي من الإتباع إلى القطع، وهو الإلماح إلى وجه جديد من المعنى لا يستوفيه الإتباع، وهو ما أشار إليه الفراء في معاني القرآن حيث قال:

"والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم فيرفعون إذا كان الاسم رفعا وينصبون بعض المدح فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام"[29].

فمضمون كلام الفراء أنهم (ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام) أنَّ المخاطب يعلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة، ما يعلمه المتكلم، أو أنَّ الموصوف مشتهر بهذه الصفة، معلوم بها عند السامع، كما عند المتكلم ولست تريد أن تعلمه بها، ومثال هذا أنك إذا قطعت النعت فقلت: (مررت بمحمدٍ الكريمَ) كان المعنى: مررت بمحمد المعروف بالكرم، المشتهر به، وهذا بخلاف قولك إذا أتبعت فقلت: (مررت بمحمدٍ الكريم) لأنك بهذا تريد أن تثبت الصفة له، وتميزه عن غيره بها، وتبينه بها، ولست تعني أنه مشتهر بها عند الناس، فإن أردت الشهرة حولت التركيب

بالقطع، ومن ثمَّ نفهم قولهم أنَّ (المدح يكون بها أَمْدَحُ)، وعلى هذا جاء قوله تعالى عن امرأة أبي لهب: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾**[سورة المسد: 111، 4]** فنصب (حمالة) على الذمِّ؛ لأنه لم يرد أن يخبر بأمر مجهول، وإنما ذكرها بأمر مشهور يعرفه كل أحد، إضافة إلى الذم بصيغة المبالغة فاجتمع عليها ذمَّان، الأول: الذم بالقطع عن الرفع إلى النصب على الذم للدلالة على أن سعيها بهذه الخصلة الذميمة؛ وهي السعي بين الناس بتأجيج نار الفتنة كان أمرا معلوما لا يخفى على أحد، والثاني: الذم بصيغة المبالغة الدالة على المبالغة في السعاية بين الناس بالفتنة والإكثار منها.

وهذا الذي ذكره البحث في بيان الغرض من تحويل المركب النعتي إلى النصب أو الرفع، نصَّ عليه إمام النحاة صراحة فقال: "هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجري على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: الحمد للهِ الحميدَ هو، والحمد لله أهلَ الحمد، والملك له أهلَ الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا"[30].

وبهذا يتضح الفرق الدلالي بين الإتباع في المركب النعتي، وبين تحويله عن الإتباع –الذي هو الأصل فيه–؛ لأنه بمثابة افتقار الموصوف للوصف، وبين القطع إلى النصب أو الرفع، الذي يدل على شهرة الموصوف بالوصف، وتمكنه منه، وكأن عملية التحويل توحي بأن المنعوت ليس في حاجة إلى النعت بسبب الشهرة التي لا يجهلها عنه أحد.

وكأن تحويل جملة المركب النعتي إلى جملتين بعد التقدير الواقع بعد عملية التحويل يعبر –بدقة بالغة–عن مسرح الحدث اللغوي الذي يُلقى فيه الكلام، ورعاية حال المتكلم والمتلقي في آن واحد، وهذا يدل على أن هذه اللغة الشريفة غاية في الإتقان، وأن هذا اللسان مبين عن خفايا وطوايا النفس الإنسانية.

الخاتمة:

هذا البحث يثبت أن النحو العربي نضج ولكنه ما احترق، وأنه ما زال أمام الخلف شيء يقدمونه لأمتهم وتراثهم، وإن كان نقص يُتمم، أو خطأ يُصحح، أو شيء طويل يُختصر، أو شيء متفرق يُجمع، أو شيء منثور يُرتب، وأرجو أن يكون هذا البحث نواة فكرة أعمل في قابل الأيام على تنميتها حتى تستوي على سوقها، شيئا نافعا للدراسات النحوية يتقبله الله بقبول حسن فيثقل الله به موازيننا يوم تطيش الموازين، وقد وقفت من خلال بُحيثي هذا على مجموعة من النتائج منها:

1- أن التحويل التركيبي نقلٌ من بنية أصلية إلى بنية أخرى؛ لغرض دلالي يضفي على الحدث الكلامي نوعا من الدقة والإبداع.

2- أن فكرة التحويل في النحو العربي مبنية على الدلالة؛ لارتباط التركيب بالمعنى، فهو وسيلة لخدمته، وطريقة من طرائق بيانه وإيصاله.

3- أن النحاة القدامى لم ينصوا على فكرة التحويل إلا في باب واحد هو باب التمييز المحول بصوره المختلفة.

4- أن المصدر المؤول يحول عن المصدر الصريح لعلل دلالية مقصودة منها التجدد والاستمرار والحدوث.

5- أن التحويل عن الفعل إلى المصدر المنصوب لا يكون إلا لثبوت مؤقت في المصدر المنصوب، وأن التحويل عن المصدر المنصوب إلى المصدر المرفوع لا يكون إلا لثبوت في المصدر المرفوع، لا يصح المعنى المراد إلا به.

6- أن التمييز المحول عن الفاعل أو المفعول أو المبتدأ إنما حول لأجل المبالغة، ثم لأجل التفصيل بعد الإجمال.

7- أن التحويل في المركب النعتي من الإتباع إلى القطع إلى النصب أو الرفع يجعل الجملة الواحدة حين الإتباع جملتين حين القطع.

8- أن المركب النعتي بعد تحويله عن الإتباع إلى القطع يدل دلالة واضحة على أن اللسان العربي لا يُغفل مسرح الحدث اللغوي، وأن دقة قواعده الموضوعة أسهمت في بيان عملية الأداء اللغوي إبانة لا لبس فيها.

التوصيات:

سبق أن ذكرنا بإيجاز أن فكرة التحويل في التراكيب النحوية فكرة جديرة بالـــدرس والتحليـــل، والبحـــث وراء صورها وأهدافها، وإذا كان هذا البحث إنما رصد الفكرة ودلل عليها بما يتناسب والمقام المعروضة فيه، فإني أرى أن هذا باب ثري جدا جدير بأن يتتبع مع دلالته في أبواب النحو العربي، وقد وقفت على كثير من الأبواب النحوية التي دخلهـــا التحويل في النحو العربي، ومنها ما يأتي:

1- التحويل ودلالته في جملة المصدر العامل عمل فعله.

2- التحويل ودلالته في جمل إعمال المشتقات عمل الأفعال.

3- التحويل ودلالته في جملة الإغراء والتحذير.

4- التحويل ودلالته في جملة الاختصاص.

5- التحويل ودلالته في جملة النداء.

6- التحويل ودلالته في الإخبار والنعت بالجملة وغيرهما مما الأصل فيه أن يأتي مفردا، ولكنه يأتي جملة أو شبه جملة.

7- التحويل في جملة الإنشاء الذي يراد به الخبر، والخبر الذي يراد به الإنشاء، والمعاني الدلالية المترتبة على هذا.

Abstract

conversion in grammatical structures And its impact on building new semantic meanings

BY Fatima Abdullah Al-Azmi

And Yousef Mohammed Al-Owaihan Al-Anzi

This research attempts to monitor the images of transformation from deep grammatical structures to new grammatical structures. And extent its flexibility, and the research reveals the semantic reasons that the people of this culture resorted to this transformed linguistic pattern, with the validity of the linguistic pattern transferred from it, following the deduction of the transformative rules adopted by the grammarians, revealing the semantic differences between the structures in their surface structure and deep structure that accompanied This conversion, and the reasons that prompted the people of the culture to switch from a correct synthetic structure to another synthetic structure, and the emphasis on the existence of links and ties between the sentence from which it is transferred and the sentence to which it is transferred.

key words: conversion semantics - surface structure - deep structure - convert compositions

الهوامش:

(1)بناء الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، طبعة دار غريب، الطبعة الثالثة 2003م ص19.

(2)ينظر اللغة بين العقل والمغامرة: د. مصطفى مندور، طبعة منشأة المعارف الإسكندرية- مصر، الطبعة الأولى 1974م ص19.

(3)ينظر التحليل الصرفي للأفعال: د. طه محمد الجندي، طبعة دار الهاني للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة الثانية 1431ه- 2010م ص 7.

(4)دلائل الإعجاز في علم المعاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني (المتوفى: 471هـ) المحقق: د. عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى،1422هـ - 2001 م، ص44.

(5)**اللسانيات والدلالة ، منذر العياشي، دار الإنماء الحضاري، حلب، الطبعة الأولى ،1996م، ص 47.**

(6)**الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م، 1/ 57**

(7)**الخصائص المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثالثة، 1429 هـ، 2/468.**

(8)من الأنماط التحويلية في النحو العربي: د. محمد حماسة عبد اللطيف، طبعة دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، الطبعة الأولى 2006م ص9.

(9)من الأنماط التحويلية في النحو العربي: د. محمد حماسة عبد اللطيف ص12، 13.

(10)الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) د. ميشال زكريا، طبعة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1982م ص135.

(11)في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق): د. خليل أحمد عمايرة، طبعة عالم المعرفة جدة- السعودية، الطبعة الاولى 1404هـ- 1984م ص53.

(12)البحث الأسلوبي (معاصرة وتراث): د. رجاء عيد، طبعة منشأة المعارف بالإسكندرية- مصر، الطبعة الأولى 1993م ص163.

(13)كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، شرح وتحقيق. عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م 153/3.

(14)دلائل الإعجاز في علم المعاني: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الجرجاني (ت: 471هـ)، تحقيق الشيخ. محمود محمد شاكر، طبعة مطبعة المدني– القاهرة، دار المدني –جدة، الطبعة الثالثة 1413هـ– 1992م ص141.

(15)شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تصحيح وتعليق. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي– ليبيا، الطبعة الثانية 1996م 440/4

(16)ينظر التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق. علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه– القاهرة 321/1.

(17)ينظر وحاشية الصبان على شرح الأشموني: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي(ت: 1206هـ) ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1417هـ– 1997م 283/2.

(18)ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: للرضي 125/1.

(19)ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، تحقيق. أحمد شمس الدين طبعة دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية 1427هـ - 2006م 251/1، وشرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الأولى 1421هـ– 2000م 396/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 194/2، 195.

(20)ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي الحسن، نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأَشْمُوني (ت: 900هـ)، طبعة دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ– 1998مـ 200/2، ودلائل الإعجاز ص100.

(21)ينظر دلائل الإعجاز ص100.

(22)ينظر دلائل الإعجاز ص102.

(23)حاشية الصبان : 2/ 195.

(24)شرح التسهيل: لجمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت: 672هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، طبعة دار هجر، الطبعة الأولى 1410هـ– 1990م 310/3.

(25)شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: لابن الناظم بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت: 686هـ)، تحقيق . محمد باسل عيون السود، طبعة المكتبة العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1420هـ - 2000م 351/1.

(26)شرح المفصل: لأبي البقاء، موفق الدين، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد ابن علي، الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش(ت: 643هـ) طبعة المكتبة المنيرية– القاهرة (د.ط) (د.ت) 47/3.

(27)البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقيق. صدقي محمد جميل، طبعة دار الفكر– بيروت، الطبعة الثانية 1420هـ 140/2.

(28)تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم): لأبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي(ت: 982هـ) طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، (د.ط) (د.ت) 29/1.

(29)معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء(ت: 207هـ)، تحقيق. أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة– القاهرة، الطبعة الأولى (د.ت) 105/1.

(30)كتاب سيبويه 248/1.

فهرس المصادر والمراجع

1-الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) د. ميشال زكريا، طبعة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1982م.

2-البحث الأسلوبي (معاصرة وتراث): د. رجاء عيد، طبعة منشأة المعارف بالإسكندرية- مصر، الطبعة الأولى 1993م.

3-بناء الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، طبعة دار غريب، الثالثة 2003م

4-التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق. علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه- القاهرة.

5-التحليل الصرفي للأفعال: د. طه محمد الجندي، طبعة دار الهاني للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة الثانية 1431ه- 2010م.

6-حاشية الصبان على شرح الأشموني: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ) ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1417هـ- 1997م.

7-دلائل الإعجاز في علم المعاني: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ابن محمد الفارسي الجرجاني (ت: 471هـ)، تحقيق الشيخ. محمود محمد شاكر، طبعة مطبعة المدني- القاهرة، دار المدني –جدة، الطبعة الثالثة 1413هـ- 1992م.

8-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي الحسن، نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأَشْمُوني (ت: 900هـ)، طبعة دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ- 1998مـ.

9-شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الأولى 1421هـ- 2000م.

10-شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: 686هـ) تصحيح وتعليق. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي- ليبيا، الطبعة الثانية 1417هـ- 1996م.

11-في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق): د. خليل أحمد عمايرة، طبعة عالم المعرفة جدة- السعودية، الطبعة الاولى 1404هـ- 1984م.

12-كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، شرح وتحقيق. عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م.

13-اللغة بين العقل والمغامرة: د. مصطفى مندور، طبعة منشأة المعارف بالإسكندرية- مصر، الطبعة الأولى 1974م.

14-من الأنماط التحويلية في النحو العربي: د. محمد حماسة عبد اللطيف، طبعة دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، الطبعة الأولى 2006م.

15-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، تحقيق. أحمد شمس الدين طبعة دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية 1427هـ - 2006م.